بحث بعنوان :

المخاطر الائتمانية وعلاقتها بمؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية الليبية.

*

Credit risks and their relationship to financial soundness indicators for Libyan commercial banks.

إعداد :

د. إبراهيم مسعود الفرجاني

كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

Abraheem masoud Al Forjani

abraheem.masoud@uob.edu.ly

*

أحمد محمد لاطيوش

باحث في مجال التمويل والمصارف

Ahmed mahamed Latawash

ahmedlateiwish@gmail.com

المدقق اللغوي : مجيد حبريشة جامعة بنغازي

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على نوع وقوة العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية في الفترة من 2012 الى 2024، وكذلك التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية لنفس الفترة، وقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي في ليبيا، واعتمد البحث على البيانات التجميعية للمصارف التجارية الليبية المكونة لمجتمع البحث، وتم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) وتحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الجانب العملي للبحث وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد أظهرت نتائج التحليل مايلي: وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية وكلاً من (مؤشر رأس المال، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) كأحد مؤشرات السلامة المالية، ووجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية، وكذلك وجود علاقة عكسية قوية ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الادارة كأحد مؤشرات السلامة المالية. واظهرت النتائج أيضا بأنه لا يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية وكلا من (مؤشر رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) كأحد مؤشرات السلامة المالية، ويوجد اثر ذو دلالة معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كاحد مؤشرات السلامة المالية.

وبناء على النتائج السابقة يوصي البحث بأنه يجب على المصارف التجارية دراسة وضع العميل جيداً قبل منح الائتمان حتى لا يترتب عليه مخاطر ائتمانية لما لها من علاقة مع مؤشرات السلامة المالية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السلامة المالية، المخاطر الائتمانية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

The study aimed to identify the nature and type of the relationship between credit risk and financial soundness indicators in Libyan commercial banks during the period 2012–2024, as well as to examine the impact of credit risk on these indicators. The study adopted the descriptive-analytical approach, relying on aggregated data of Libyan commercial banks. Pearson's correlation coefficient and multiple regression analysis were applied using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).The results revealed several key findings: there is a weak positive but statistically insignificant relationship between credit risk and each of the financial soundness indicators of capital adequacy, profitability, and liquidity. A moderate positive but statistically insignificant relationship was found between credit risk and the asset quality indicator. On the other hand, a strong significant negative relationship was identified between credit risk and the management efficiency indicator as one of the financial soundness indicators. The study also showed that credit risk has no significant effect on capital adequacy, asset quality, profitability, and liquidity, while it has a significant impact on management efficiency. Based on these findings, the study recommends that commercial banks carefully assess the financial position of clients before granting credit, in order to minimize credit risks and maintain financial soundness.

Keywords: Credit risk, financial soundness indicators, commercial banks, Libya.

المقدمة :

تُعَدّ المصارف من أهمّ المؤسسات المالية عالميًّا، وتحتلّ المصارف التجارية مركزًا مهمًّا في السوق النقدية، حيث تقوم بوضع أموال المدّخرين في صورة ودائع قصيرة الأجل، وتقبل السندات لأمر (الكمبيالات)، وتموّل التجارة الخارجية، وتمنح الائتمان للمؤسسات والأفراد، وغير ذلك من الأعمال (السيد، 2015).

ولكي تكون المصارف قادرة على تحقيق معدّلات نموّ اقتصادية عالية ومستمرة، لا بدّ أن تكون على درجة كبيرة من الاستقرار، وأن يكون لها جهاز مصرفيّ سليم (عبد الرحمن وهاشم، 2022)، وقادر أيضًا على التنبؤ بالمخاطر ومواجهتها لضمان السلامة المالية (Santoso & Batunanggar,2007) .

وتُعَدّ السلامة المالية من أهمّ عوامل الاستقرار المالي والاقتصادي (بوخريص،2023).

وتُهدَّد السلامة المالية لأيّ مصرف تجاريّ بعدة مخاطر، وهي احتمالية تعرّض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخطَّط لها، أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين (بالعجوز وغزي، 2006). والمخاطر التي قد تواجه المصارف تشمل المخاطر غير النظامية أو الداخلية التي يمكن تجنّبها ومعالجتها، والمخاطر النظامية مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السياسية، والقانونية، والبيئية (قندوز، 2020).

وتُعَدّ المخاطر الائتمانية من أقدم وأكثر أنواع المخاطر التي تتعرّض لها المصارف شيوعًا، وقد تؤدي إلى استنزاف رأس المال وإفلاسها (Broll et al., 2002).

وبشكل عام، تقع على عاتق مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا مسؤولية اعتماد استراتيجيات فعّالة تهدف إلى الحدّ من الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان، والتقليل من تأثيرها على الأداء المالي. ويتطلّب ذلك التحقّق المستمر من مدى سلامة الجهاز المصرفي باستخدام المؤشرات المعتمدة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدّمتها صندوق النقد الدولي، كما يستلزم الأمر قياس هذه المخاطر وتحليل نتائجها لتحديد أسبابها، ووضع الأساليب المناسبة لمعالجتها والحدّ من آثارها المحتملة (صندوق النقد الدولي، 2019).

الدراسات السابقة:

عدّدت الدراسات التي تناولت موضوع مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية أو الاثنين معًا، وفيما يلي عرضٌ للدراسات المتعلقة بموضوع هذا البحث، بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في وصف متغيرات البحث، وقد تم ترتيب هذه الدراسات ترتيبًا زمنيًّا من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة Bandyopadhyay and Saxena (2023) : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الترابط بين مخاطر الائتمان والسيولة وتأثيرهما على أداء الملاءة المالية للبنوك الهندية. تُعد مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان المصدرين الرئيسيين للمخاطر المصرفية. ومن خلال استخدام بيانات بانل لـ 42 بنكًا تجاريًا عامًا وخاصًا في الهند خلال الفترة من 2010 إلى 2019، توصلت الدراسة إلى أن مستوى السيولة وجودة الأصول لدى البنك يؤثران بشكل كبير على متانته المالية وذلك بقياسها من خلال مؤشر (**Z-solvency**)، علاوة على ذلك، تبين أن حجم البنك، وموقفه الرأسمالي، وتنويع مصادر دخله هي من العوامل الأساسية المؤثرة في أداء الملاءة المالية. تكشف نتائج الدراسة التجريبية أن تطبيق معايير **بـازل 3** من قبل بنك الاحتياطي الهندي قد عزز من وضع السيولة والاستقرار المالي للبنوك الهندية. تؤكد هذه النتائج على أنه من الضروري أن تدير البنوك التجارية مخاطر الائتمان والسيولة لديها بشكل أكثر استباقية للحفاظ على ملاءتها المالية.

دراسة حنظل وخلف (2022) بعنوان: هدفت هذه الدراسة إلى عرض نظري لمفهوم مخاطر (السيولة والائتمان) ومؤشرات السلامة المالية المصرفية، وتحليل بعض المؤشرات المالية في المصارف التجارية الخاصة العراقية وتوضيح علاقة مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المالية المصرفية (خلال الفترة من 2010 الى 2020) للخروج بنتائج تساعد صانعي السياسات من تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف، واستخدم الباحثين أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لكل مصرف على حدى من خلال برنامج (SPSS v25) المستند الي المؤشرات المصرفية وتحليل نتائجها، وتوصلت إلى أن مؤشرات السلامة المالية مهمة بالنسبة للمصارف التجارية لتفادي المخاطر والأزمات المالية وتساعدها على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، وان تح ليل العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات مخاطر السيولة والائتمان ساعد صانعي القرار وسياسات من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب أي أزمة

تعرقل عمل المصرف، كما توصلوا من خلال معامل الارتباط بيرسون الى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والائتمان مع السلامة المالية وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

دراسة جهاد وعلي (2021) بعنوان: هدفت هذه الدراسة الي بيان العلاقة وتأثير المخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية لمصرف بغداد في العراق في الفترة من 2005 الى 2019، وتم استخدام معادلة الانحدار (الانحدار الخطي البسيط) والبرنامج الإحصائي (SPSS v25)، ومعامل التفسير (R) وذلك من اجل اختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من نتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية باستثناء مؤشر نسبة القروض الي الموجودات على مؤشر الربحية وذلك لان مستوى المعنوية (9.5%) وهو أعلى من المستوى المقبول (5%).

دراسة عوض (2021) بعنوان: هدفت هذه الدراسة الي تقييم العلاقة الارتباطية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المصرفية باعتبارها الأدوات التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في المصارف التجارية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين العام 2012-2019 ، والوقوف على المستوى التي استطاعت إدارة المصارف التجارية فلسطينية من التحكم في المخاطر الائتمانية والتعرف على العوامل المؤثرة على درجة السلامة المصرفية للمصارف الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج (SPSS)وباستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتم استخدام الانحدار المتعدد من اجل اختبار العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع، ولقد توصلت الدراسة الي إثبات الفرضيات القائلة بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (0.05 >) بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية في المصارف التجارية، كما توصلت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشر المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية .

دراسة الدعمي واخرون (2021) بعنوان: هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر الائتمان وكيفية تحليلها وقياسها للحد منها وتجنب حدوث الأزمات المالية والتعرف على مؤشرات السلامة المالية ومدى تأثيرها على استقرار المصارف العراقية وتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مخاطر الائتمان ومقدار

تأثيرها على مؤشرات السلامة المالية في المصارف العراقية في الفترة 2005–2019، واستخدمت البرنامج الإحصائي (Excel) لقياس الأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل ،ولقد توصلت الدراسة إلى أن تحليل مؤشرات السلامة المالية يساعد صانعي السياسات والمنظمين في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي بسهولة حتى يتمكنوا من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمات، ويتم استعمال المؤشرات الأساسية لتحديد الضعف المحتمل للمصارف ، وإن انعدام الشفافية والإفصاح يهدد سلامة القطاع المالي والمصرف بخطر انتشار الأزمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام المصارف والمؤسسات المالية لقواعد العمل المصرفي السليم، كما توصلت إلى أن مؤشرات السلامة المالية أداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف وهي تعد ذات كفاية طالما أنها تلتزم بها، كما أظهرت نتائج الأثر للمصارف الأمريكية معنوياتها على المستوى الكلي وان هناك علاقة أثر لمخاطر الائتمان على بعض مؤشرات السلامة المالية للمصارف.

دراسة Khalid, et al (2021) بعنوان: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني، تم استخدام التقارير المالية لكل بنك خلال فترة عشر سنوات (2006–2015). ولتقدير النموذج، تم استخدام طريقة الانحدار اللوحي (Panel Regression).وقد استُخدم العائد على حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء المالي، في حين تم استخدام نسبة القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرين لإدارة مخاطر الائتمان، أظهرت النتائج أن ربحية البنوك السودانية تتأثر بمخاطر الائتمان، حيث أوضحت الأدلة أن نحو 57%من التغير في ربحية البنوك يُعزى إلى تغيرات في نسبة كفاية رأس المال والقروض المتعثرة، كما تبين وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ونسبة كفاية رأس المال، إلا أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية .بالمقابل، فإن العلاقة بين الأداء المالي والقروض المتعثرة كانت سلبية وذات دلالة إحصائية، كذلك تشير النتائج إلى أن نسبة التأثير المشترك لكل من NPL و CAR على الأداء المالي للبنوك تبلغ 57%، ما يعني أن ربحية البنوك تتأثر بوضوح بالتغيرات في مستويات القروض المتعثرة وكفاية رأس المال.

دراسة Kiemo, et al (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الخاصة للاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا. وذلك من خلال دراسة تأثير كل من رأس المال التنظيمي

والتعرض الائتماني والتمويل المصرفي وحجم المصرف ومتغيرات حوكمة الشركات على الاستقرار المالي للمصارف. قامت هذه الدراسة بدراسة لكافة المصارف التجارية في كينيا والمرخصة من قبل البنك المركزي الكيني للفترة من عام 2000 إلى عام 2015. وبناءً على هذه النتائج، توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في حجم المصرف ورأس المال التنظيمي والتمويل المصرفي وحوكمة الشركات تزيد من الاستقرار المالي للمصارف التجارية في كينيا غير أن أي زيادة في التعرض الائتماني تؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي للمصارف التجارية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج قيمة تتعلق بتوضيح العلاقة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية وكانت العلاقة عكسية في جميع الدراسات وخرجت بتوصيات تساعد متخذي القرار في المصارف من اتخاذ إجراءات وقائية، من الدراسات السابقة أيضا تم استنتاج أن مؤشرات السلامة المالية أداة فعالة في تقييم الوضع المالي للمصارف والتنبؤ بالاستقرار المالي فيها، يعد هذا البحث استكمالا للدراسات السابقة، وما يميزه أنه يعد أول دراسة تطبق على جميع المصارف التجارية الليبية وعن الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2024.

مشكلة البحث:

في ظل مواجهة الصناعة المصرفية للعديد من التحديات، وكذلك تطور التقنيات من اجل التنبؤ بالمخاطر المصرفية المؤثرة في الدول النامية وبعد توالي الأزمات المالية العالمية كانت هناك مقترحات عديدة لإصلاح أنشطة الإشراف على النظام المالي من مجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والناشئة ومن واضعي المعايير الدولية لتعزيز الاستقرار المالي (الشكرجي والشرابي، 2015).

وبسبب تذبذب الوضع الاقتصادي في ليبيا، وأثر ذلك على الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية، فنحن في أمس الحاجة إلى التعرف على العلاقة بين مخاطر الائتمان ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

مـا هـي نـوع وقـوة العلاقـة بـين المخـاطر الائتمانيـة ومؤشـرات السـلامة الماليـة فـي المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات البحث:

لقد اعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الاولى:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05 = α.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α .

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α .

ومن الفرضية الرئيسية الاولى نتوصل الى خمس فرضيات فرعية تكون على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

الفرضية الفرعية الثانية:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الاصول كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الاصول كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

الفرضية الفرعية الخامسة:

H_0: لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

H_1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على قوة ونوع العلاقة بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية في الفترة من 2012 الى 2024.

أهمية البحث:

أهمية علمية: إثراء المكتبة الليبية والعربية ومراكز البحث العلمي، فيما يتعلق بعلاقة المخاطر الائتمانية بمؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصارف التجارية الليبية.

أهمية عملية: يبين هذا البحث مدى أهمية المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في تحليل وقياس كفاءة القطاع المصرفي حيث تعمل هذه المؤشرات كنظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للمصارف.

الإطار النظري للبحث:

أولاً الائتمان المصرفي

تعد وظيفة الائتمان المصرفي من الوظائف الأساسية في القطاع المصرفي، حيث تلعب دورًا محوريًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تعتمد هذه الوظيفة على تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء واتخاذ قرارات الإقراض بناءً على تحليل دقيق للمخاطر والعوائد. ومع ذلك، تواجه هذه الوظيفة العديد من التحديات والمشكلات التي تؤثر على كفاءتها وفعاليتها.

وفقًا للجنة **بازل للرقابة المصرفية** (BCBS ،2023) يشار إلى الائتمان المصرفي بأنه أي تمويل أو قرض يُمنح من قبل المصرف لمؤسسة أو فرد، مع وجود التزام قانوني بالدفع وفق جدول زمني محدد، يخضع للوائح تنظيمية تحمي الاستقرار المالي.

لوظيفة الائتمان المصرفي عدة اهداف منها(الصايغ، **2018**):

1. **تخفيف مخاطر الائتمان:** من خلال تقييم دقيق للجدارة الائتمانية للعملاء وتحديد الضمانات المناسبة.

2. **تحسين قرارات الإقراض:** عن طريق استخدام أدوات تحليلية متقدمة لتقييم المخاطر والعوائد.
3. **الحفاظ على محفظة ائتمانية سليمة:** من خلال مراقبة أداء القروض وتحديد التسهيلات المتعثرة مبكرًا.

ثانياً :المخاطر الائتمانية

عرف زايد واخرون (1060:2023) مخاطر الائتمان بأنها " *عدم قدرة المقترض علي السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت من حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعثره عن القيام بأعماله بشكل منتظم ومن ثم العجل عن سداد التزاماته في الموعد المحدد*".

وقد عرف Schroeck (2002:43) مخاطر الائتمان: "*بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض*".

تتمثل المخاطر المتعلقة بوظيفة الائتمان ما يأتي (الزبيدي، 2000):

1. **مخاطر التخلف عن السداد:** تعد مخاطر التخلف عن السداد من أبرز المشكلات التي تواجه وظيفة الائتمان، حيث قد يفشل العميل في سداد القرض بسبب ضعف السيولة أو الإفلاس.
2. **نقص المعلومات الدقيقة:** يعتمد قرار الإقراض على المعلومات المقدمة من العميل، وقد تكون هذه المعلومات غير دقيقة أو غير كاملة، مما يزيد من مخاطر الائتمان.
3. **التحديات التنظيمية:** تواجه المصارف تحديات في الالتزام بالمعايير التنظيمية المتعلقة بالإقراض، مثل متطلبات رأس المال والاحتياطيات.
4. **التقلبات الاقتصادية:** تؤثر التقلبات الاقتصادية على قدرة العملاء على السداد، مما يزيد من مخاطر الائتمان. على سبيل المثال، في فترات الركود الاقتصادي، تزداد نسبة القروض المتعثرة.
5. **إدارة المخاطر الائتمانية:** تتطلب إدارة المخاطر الائتمانية استخدام أدوات تحليلية متقدمة وأنظمة مراقبة فعالة، وهو ما قد يكون مكلفًا ومعقدًا للمصارف.

رابعاً :السلامة المالية للمصارف

تمثل السلامة المالية للمصارف عنصرًا أساسيًا لاستقرار النظام المالي والاقتصادي، حيث تهدف إلى ضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية وإدارة المخاطر بكفاءة، والامتثال للمعايير التنظيمية الدولية.

وتُعد مؤشرات السلامة المالية أداة رئيسية لقياس مدى قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية وضمان استمرارها.

وفقًا للجنة **بازل للرقابة المصرفية** (BCBS ،2023) يشار إلى السلامة المالية بأنها تعكس مدى امتثال المصرف لمعايير رأس المال والسيولة، وتطبيق سياسات إدارة المخاطر وفقًا لمتطلبات الاستقرار المالي العالمي.

عرف Mishkin (2021:522) السلامة المالية بانها " *حالة الاستقرار المالي التي يتمتع بها المصرف، والتي تُمكّنه من مواجهة المخاطر التشغيلية، الائتمانية، والسوقية دون التأثير على قدرته التشغيلية أو مصالح المودعين والمساهمين* ".

بينما عرف صندوق النقد الدولي **(IMF, 2019)** السلامة المالية بانها " قدرة النظام المصرفي على أداء وظائفه بكفاءة واستدامة، من خلال تحقيق مستويات ملائمة من رأس المال، السيولة، الربحية، وإدارة المخاطر ".

خامساً :عناصر السلامة المالية للمصارف

تعتمد السلامة المالية على مجموعة من العناصر الأساسية التي تُساعد في الحفاظ على استقرار المصارف، ومن أهمها (ناولو، 2022):

1. **كفاية رأس المال:** يُقاس بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (CAR) ، وفقًا لمعايير بازل3، لضمان قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة.
2. **الجودة الائتمانية:** تُقاس بجودة محفظة القروض، ونسبة القروض المتعثرة (NPLs) إلى إجمالي القروض، حيث تُعتبر القروض غير المنتظمة من أهم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

3. **السيولة المصرفية:** تعني توفر الأصول السائلة الكافية لدى المصرف لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، ويُقاس ذلك بنسبة القروض إلى الودائع ومؤشرات السيولة الأخرى.

4. **الربحية:** تُعد الربحية مؤشراً مهماً على الصحة المالية للمصرف، حيث تُقاس بمؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

5. **إدارة المخاطر:** تشمل المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، والسيولة، حيث يجب على المصرف وضع سياسات فعالة لإدارة هذه المخاطر.

6. **الامتثال التنظيمي:** يشمل مدى التزام المصرف بالمعايير الدولية مثل بازل3، قوانين مكافحة غسل الأموال(AML) ، وتمويل الإرهاب(CFT).

الإطار التطبيقي للبحث:

أولاً منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال البحث عن المصادر في مجال المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية، وكذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات من واقع منشورات مصرف ليبيا المركزي وتفسيرها وصولاً إلى أهداف الدراسة

ثانياً مجتمع البحث

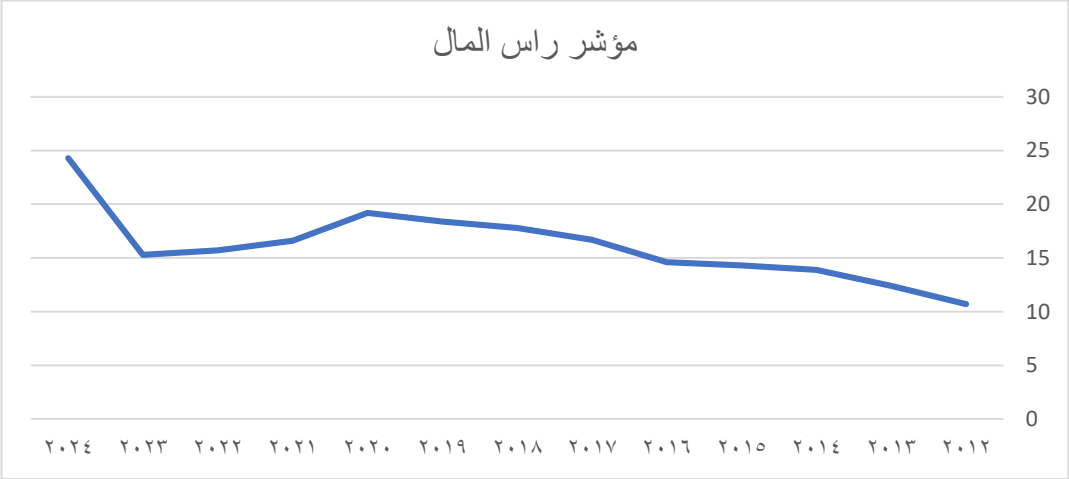
يتألف مجتمع البحث من القطاع المصرفي الليبي، في الفترة المحددة من عام 2012 إلى عام 2024.

ثالثاً وصف المتغير المستقل والمتغيرات التابعة

تم استخراج مؤشرات السلامة المالية كمتغيرات تابعة ومخاطر الائتمان كمتغير مستقل من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

وصف مؤشر رأس المال:

تم استخراج مؤشر رأس المال مقاساً بمعدل كفاية رأس المال الكلي ورمزنا له بالرمز (C) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الآتي:



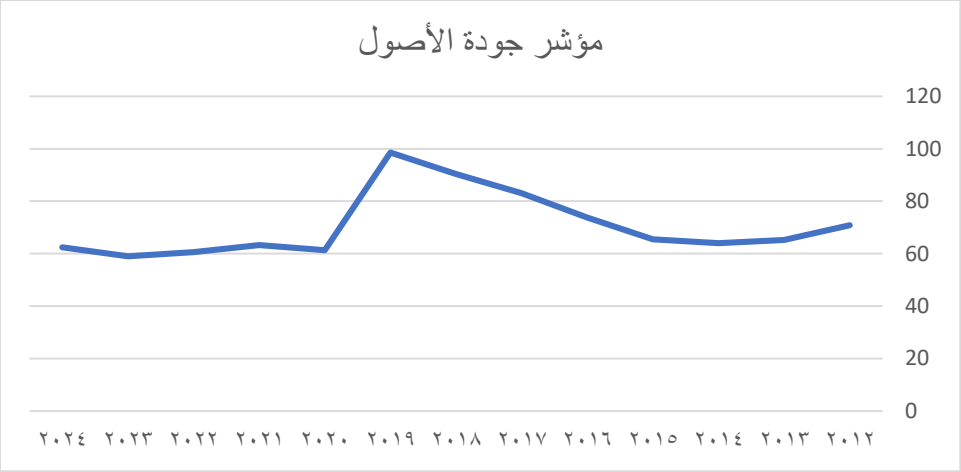
شكل (1) : مؤشر رأس المال للمصارف التجارية الليبية

ارتفعت نسبة كفاية راس المال الى 19.2% في عام 2020 مقارنة بالأعوام من 2012 الى 2018، ثم بدأت في الهبوط، ثم ارتفعت نسبة كفاية راس المال الى 24.3% في عام 2024 مقارنة بنسبة 15.3% في نهاية 2023، جاء الارتفاع نتيجة استكمال بعض المصارف للزيادة في رأس المال المدفوع وفقاً للمتطلبات التي وضعها مصرف ليبيا المركزي، فيما لازالت هناك عدة مصارف مستمرة في استكمال رؤوس أموالها وبالتالي من المتوقع ارتفاع نسبة كفاية رأس المال المجمعة للمصارف لمستويات عالية، الامر الذي يستوجب من المصارف بعد استكمال زيادة رؤوس أموالها التوسع والبحث عن صيغ استثمار وتوظيف أموالها وتحقيق العوائد منها.

وتجدر الإشارة أنه خلال فترة البحث كانت نسبة كفاية راس المال اعلى من النسبة المعمول بها والمحددة من قبل مصرف ليبيا المركزي والمتوافقة مع متطلبات لجنة بازل.

وصف مؤشر جودة الأصول:

تم استخراج مؤشر جودة الأصول مقاساً بمخصص الديون إلى إجمالي الديون المتعثرة ورمزنا له بالرمز (G) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الأتي:

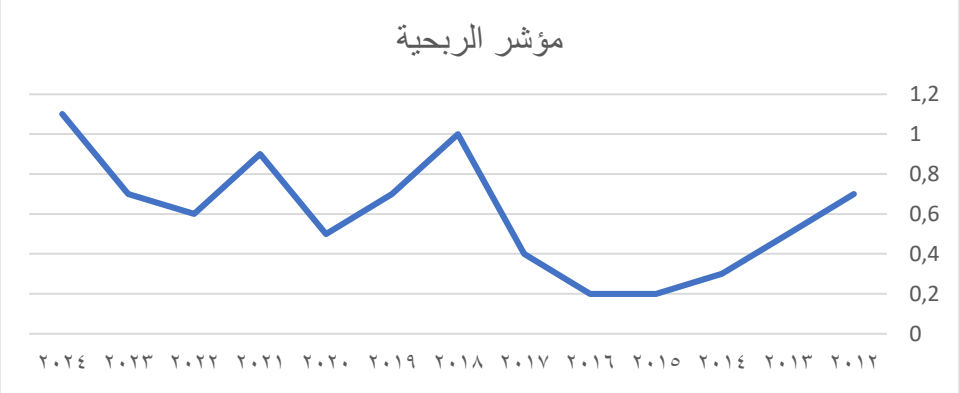


شكل (2) : مؤشر جودة الأصول للمصارف التجارية الليبية

فيما يخص نسبة تغطية مخصص الديون الى القروض المتعثرة فقد سجلت في نهاية عام 2024 نحو 62.4% مقابل نسبة 59% في نهاية عام 2023، وخلال السنوات (2024-2024) فقد سجلت مخصصات تغطية نسب في حدود 60% على مستوى القطاع، وقبل عام 2020 تعتبر نسب عالية.

وصف مؤشر الربحية:

تم استخراج مؤشر الربحية مقاساً بمعدل العائد الى اجمالي الاصول ورمزنا له بالرمز (E) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:

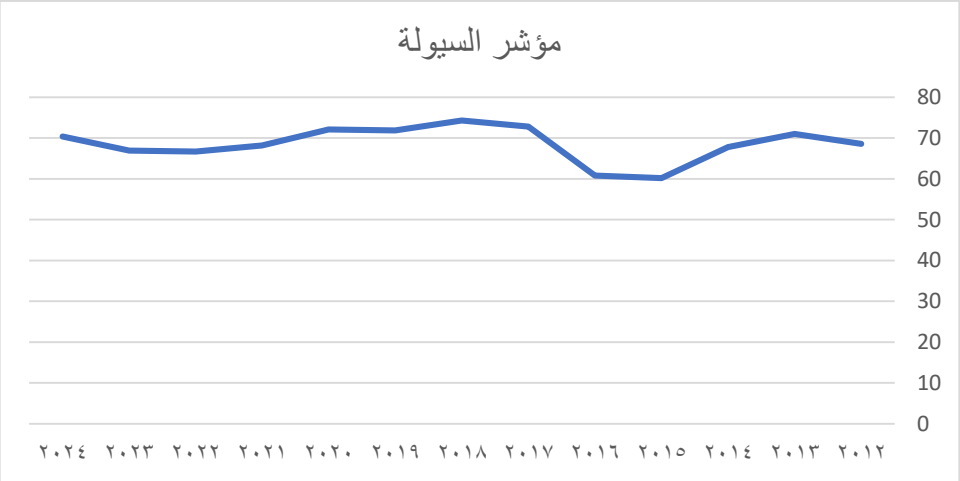


شكل (3) : مؤشر الربحية للمصارف التجارية الليبية

مؤشر العائد إلى إجمالي الأصول من المؤشرات الهامة وذات القيمة التحليلية الكبيرة لقياس كفاءة استخدام المصارف لأصولها، حيث سجل معدل العائد الى اجمالي الأصول خلال عام 2024 نحو 1.1% مرتفعاً عما كان عليه في عام 2023، نتيجة ارتفاع أرباح المصارف المتحققة خلال عام 2024.

وصف مؤشر السيولة:

تم استخراج مؤشر السيولة مقاساً بنسبة الأصول السائلة الى اجمالي الاصول ورمزنا له بالرمز (L) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير اهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:

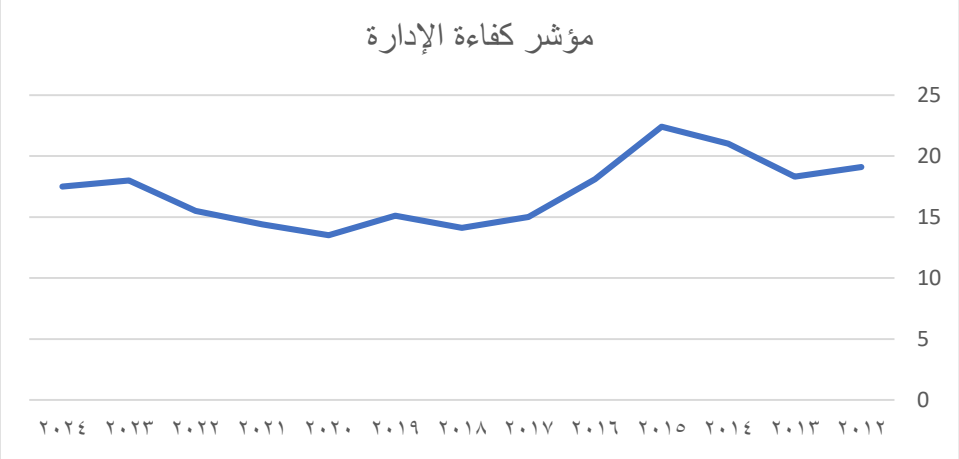


شكل (4) : مؤشر السيولة للمصارف التجارية الليبية

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف الى اجمالي الأصول 70.4% في نهاية عام 2024، والتي تمثل معظمها ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الالزامي) مقابل نسبة 66.9% في نهاية عام 2023، وبشكل عام لاتزال الأصول السائلة لدى المصارف تشكل نسب مرتفعة من اجمالي الأصول.

وصف مؤشر كفاءة الإدارة:

تم استخراج مؤشر كفاءة الإدارة مقاساً بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول ورمزنا له بالرمز (F) كأحد المتغيرات التابعة من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:

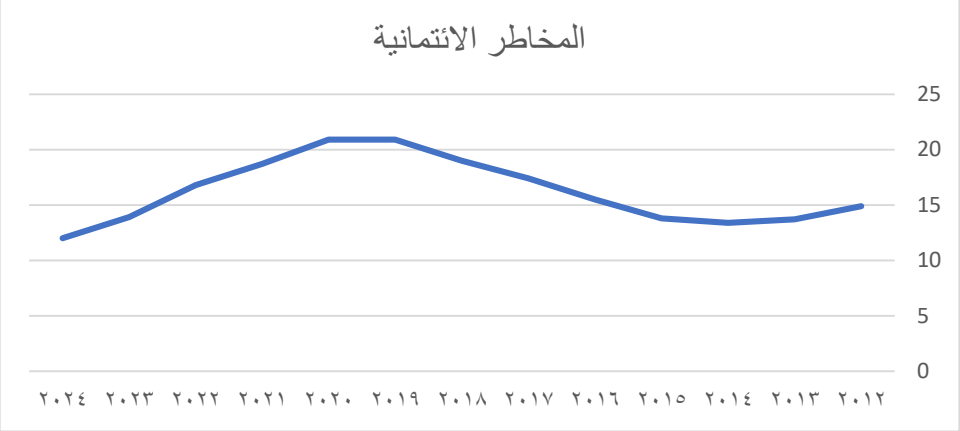


شكل (5) : مؤشر كفاءة الإدارة للمصارف التجارية الليبية

بلغت نسبة إجمالي القروض لدى المصارف إلى إجمالي الأصول 17.5% في نهاية عام 2024، وبالرغم من أن زيادة هذا المؤشر قد يشكل خطر ولكنه يدل على كفاءة الإدارة في تشغيل أصولها، وبشكل عام يعتبر مؤشر كفاءة الإدارة منخفض في تشغيل الأموال في القروض.

وصف مؤشر المخاطر الائتمانية:

تم استخراج مؤشر المخاطر الائتمانية مقاساً بنسبة مخصص الديون إلى إجمالي القروض ورمزنا له بالرمز (RG) كمتغير مستقل من خلال تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، كما في الشكل الاتي:



شكل (6):مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الليبية

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطر في تركيبة القروض، حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة مخاطر القروض، بلغت نسبة مخصص الديون لدى المصارف إلى إجمالي القروض 12% في نهاية عام 2024، حيث انخفض بشكل كبير خلال عامي 2023 و2024 مقارنة بالأعوام السابقة من 2012 إلى 2022.

رابعاً الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

تم احتساب واستخراج الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية للقطاع المصرفي الليبي عن طريق برنامج (Microsoft Excel)، كما في الجدول الاتي:

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

الإحصاءات الوصفية	المؤشرات					
	رأس المال (C)	جودة الاصول (G)	الربحية (E)	السيولة (L)	كفاءة الادارة (F)	المخاطر الائتمانية (RC)
AVERAGE	16.15	70.62	0.60	68.59	17.08	16.22
STDEVA	3.41	12.52	0.29	4.29	2.75	2.96
MAX	24.3	98.6	1.1	74.3	22.4	20.9
MIN	10.7	59	0.2	60.2	13.5	12

تبين من بيانات جدول (1) أن.

1. أن 10.7 هي أصغر قيمة للمتغير (C)، وأن 24.3 هي أعلى قيمة بمتوسط 16.15 وبانحراف معياري 3.41، حيث كانت الاعوام من 2017 الى 2021، وعام2024اعلى من المتوسط.

2. أن 59 هي أصغر قيمة للمتغير (G)، وأن 98.6 هي أعلى قيمة بمتوسط 70.62 وبانحراف معياري 12.52، حيث كانت الاعوام من 2016 الى 2019، وعامي 2012، 2019اعلى من المتوسط.

3. أن 0.2 هي أصغر قيمة للمتغير (E)، وأن 1.1 هي أعلى قيمة بمتوسط 0.60 وبانحراف معياري 0.29، حيث كانت الاعوام من 2012، 2018، 2019، 2021، 2023، 2024اعلى من المتوسط.

4. أن 60.2 هي أصغر قيمة للمتغير (L)، وأن 74.3 هي أعلى قيمة بمتوسط 68.59 وبانحراف معياري 4.29، حيث كانت الاعوام من 2017 الى 2020، والاعوام 2012، 2013، 2024 اعلى من المتوسط.

5. أن 13.5 هي أصغر قيمة للمتغير (F)، وأن 22.4 هي أعلى قيمة بمتوسط 17.08 وبانحراف معياري 2.75، حيث كانت الاعوام من 2012 الى 2016، وعام 2023اعلى من المتوسط.

6. أن 12 هي أصغر قيمة للمتغير (RC)، وأن 20.9 هي أعلى قيمة بمتوسط 16.22 وبانحراف معياري 2.96، حيث كانت الاعوام من 2012 الى 2016، والأعوام 2022، 2023، 2024 اعلى من المتوسط.

خامساً تحليل التباين لمؤشرات السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

يوضح هذا الجزء نوع العلاقة ونوع الدلالة المعنوية وكذلك معامل التحديد لكل متغير من المتغيرات التابعة مع المتغير المستقل، لغرض اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية.

جدول (2): تحليل التباين لمؤشر السلامة المالية ومؤشر المخاطر الائتمانية

المؤشر	R	R Square	P-Value
رأس المال (C)	0.223	0.050	0.463
جودة الأصول (G)	0.533	0.284	0.061
الربحية (E)	0.146	0.021	0.633
السيولة (L)	0.453	0.205	0.120
كفاءة الادارة (F)	0.805-	0.648	0.001

بالنظر إلى جدول (2) نلاحظ أن

1. المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلاله معنوية بمؤشر رأس المال (C) (P-Value =0.463) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس المال (C) 0.223 منخفض، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس المال (C)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.050 وهذا يعني أن 5% من التغيرات الحاصلة في مؤشر رأس المال (C) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC)، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي " **لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α** ".

2. أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلاله معنوية بمؤشر جودة الأصول (G) (P-Value =0.061) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر رأس جودة الأصول (G) 0.533 متوسط، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة متوسطة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر جودة الأصول (G)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.284 وهذا يعني أن 28.4% من التغيرات الحاصلة في مؤشر جودة الأصول (G) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC) ، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي

" لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α ".

3. بالنظر إلى جدول (3-11) نلاحظ أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلاله معنوية بمؤشر الربحية (E) (P-Value =0.633) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر الربحية (E) 0.146 ضعيف، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر الربحية (E)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.021 وهذا يعني أن 2.1% من التغيرات الحاصلة في مؤشر الربحية (E) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC) ، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي **" لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α".**

4. أن المخاطر الائتمانية (RC) ليس لها علاقة ذات دلاله معنوية بمؤشر السيولة (L) (P-Value =0.120) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر السيولة (L) 0.453 ضعيف، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط طردية ضعيفة بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة ضعيفة بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر السيولة (L)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.205 وهذا يعني أن 20.5% من التغيرات الحاصلة في مؤشر السيولة (L) راجع إلى المخاطر الائتمانية (RC))، أذاً يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة وهي " **لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية 0.05= α ".**

5. أن المخاطر الائتمانية (RC) لها علاقة ذات دلاله معنوية بمؤشر كفاءة الإدارة (F) (P-Value =0.001) حيث وجد أن ارتباط المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر كفاءة الإدارة (F) 0.805 قوي، هذا يدل على أنه يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين أي أنه هناك علاقة قوية بين المخاطر الائتمانية (RC) بمؤشر كفاءة الإدارة (F)، كما نلاحظ أن معامل التحديد هو 0.648 وهذا يعني أن 64.8% من التغيرات الحاصلة في مؤشر كفاءة الإدارة (L) راجع إلى المخاطر

الائتمانية (RC) ، أذاً يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي " **توجد علاقة ذو** دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الادارة كأحد مؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ".

6. استناداً إلى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية، نقبل الفرضية الرئيسية الاولى الصفرية والمتمثلة في أنه لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، ونرفض الفرضية الرئيسية البديلة.

سادساً نتائج البحث.

توصل البحث من خلال التحليل الإحصائي إلى العديد من النتائج، وهي:

1- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر رأس المال كأحد مؤشرات السلامة المالية.

2- هناك علاقة طردية متوسطة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الأصول كأحد مؤشرات السلامة المالية.

3- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر الربحية كأحد مؤشرات السلامة المالية.

4- هناك علاقة طردية ضعيفة ليس ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة كأحد مؤشرات السلامة المالية.

5- هناك علاقة عكسية قوية ذات دلاله معنوية بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاءة الإدارة كأحد مؤشرات السلامة المالية.

سابعاً :توصيات البحث

توصل البحث من خلال نتائج البحث إلى العديد من التوصيات، وهي:

1- يجب على المصارف التجارية دراسة وضع العميل جيداً قبل منح الائتمان حتى لا يترتب عليه مخاطر ائتمانية لما لها من علاقة مع مؤشرات السلامة المالية.

2- على المصارف التجارية احتساب مؤشرات السلامة المالية لتقييم مدى قدرة المصرف على مواجهة الأزمات وحماية أموال المودعين.

3- على المصارف التجارية الإفصاح في تقاريرها السنوية عن مؤشرات السلامة المالية وكذلك المخاطر الائتمانية بشكل تفصيلي.

4- اجراء دورات تدريبية للعاملين بالمصارف التجارية حول مؤشرات السلامة المالية والمخاطر الائتمانية.

المراجع

بلعجوز، ح.، وغزي، م. ا. (2006). دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي .*ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

بوخريص، م. ر. خ. (2023). أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية .*مجلة الدراسات الاقتصادية*، (2)*6*، 194-208.

جهاد، ف.، وعلي، ش. (2021). تحليل المخاطرة الائتمانية وأثرها في السلامة المالية: دراسة تحليلية لمصرف بغداد – العراق .*مجلة اقتصاد المال والأعمال*، (1)*5*، 79-96.

حنظل، ح. ج.، وخلف، و. ج. (2022). تحليل مخاطر السيولة والائتمان بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية .*مجلة الريادة للمال والأعمال*، (1)*4*، 114-125

الدعمي، ع. ك.، الحسيني، هـ. ج.، وحبي، م. س. ج. (2021). أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف .*مجلة وارث العلمية*، (7)*3*، 215-230.

الزبيدي، ح .(2000) .*إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان* .مؤسسة الوراق للنشر. الأردن .

زايد، م. م. أ. س.، زيّدان، م.، والبسطويسي، م. أ. ع. ر. (2023). دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية .(*المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، (2)*4*، 1047-1099.

السيد، أ .(2015) .*المصارف التجارية وأدوارها في الاقتصاد الحديث* .دار أسامة للنشر. المملكة الاردنية.

الشكرجي، ب. ذ. م.، والشرابي، م. ي. م. (2015). التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية .*مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، (1)*7*، 200-232.

الصايغ، ن. ذ .(2018) .*الائتمان المصرفي* .دار الكتب العالمية. جمهورية مصر العربية

صندوق النقد الدولي .(2019) .*التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2019: عالمنا المترابط* (ص. 45). تم الاسترداد من https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019.pdf

عبد الرحمن، ي. م. أ.، وهاشم، م. ر. ص. (2022). تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 2008-2020 .*مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (13)*، يناير.

عوض، ع. و. (2021). تقييم العلاقة الارتباطية بين المخاطر الائتمانية ومؤشرات السلامة المصرفية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الفلسطينية للفترة .(2012-2019) *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، (9)*4*، 152-179.

قندوز، ع. أ. (2020). المخاطر المصرفية وأسلوب قياسها (العدد 5) .*دراسات معهد التدريب وبناء القدرات*، صندوق النقد العربي.

ناولو، م .(2022) .*إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق* .دار سورية الفتاة. الجمهورية العربية السورية.

Bandyopadhyay, A., & Saxena, M. (2023). Interaction between credit risk, liquidity risk, and bank solvency performance: A panel study of Indian banks. *Indian Economic Review*.https://doi.org/10.1007/s41775-023-00202-y.

Basel Committee on Banking Supervision. (2023). *Basel framework*. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/basel_framework/

Broll, U., Pausch, T., &Welzel, P. (2002). *Credit risk and credit derivatives in banking* (No. 228). University of Augsburg, Department of Economics.

International Monetary Fund. (2019). *IMF annual report 2019: Our connected world*.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019.pdf

Khalid, A. A., Hassan, W. A. M., Ibrahim, N. A., Abdalla, Y. A., Ahmed, I. E., &Sarea, A. M. (2021). The impact of credit risk management on the financial performance of banking sector in Sudan. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25*(Special Issue 3), Article 1528-2635-25-S3-34.

Kiemo, S. M., Olweny, T. O., Muturi, W. M., & Mwangi, L. W. (2019). Bank-specific determinants of commercial banks' financial stability in Kenya. *Journal of Applied Finance and Banking, 9*(1), 119-145.

Mishkin, F. S. (2021). *The economics of money, banking, and financial markets* (13th ed.). Pearson.

Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). *Economics* (19th ed.). McGraw-Hill Education.

Santoso, W., &Batunanggar, S. (2007). *Effective financial system stability framework*. South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Center.

Schroeck, G. (2002). *Risk management and value creation in financial institutions*. John Wiley & Sons.